مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 15 / العـدد 02 / سبتمبر2021 / ص ص 01 - 16

Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

تكاملية الثقافة التشاركية التقليدية و ديناميات التنمية المستدامة - المجتمع الميزابي أنموذجا-

Integrative culture traditional and participatory sustainable development dynamics: between optional and compulsory solidarity tradition. -Almizabi Community model.

محمد الشريف حمادي [1]، سليمان جربو [2]

1 جامعة بسكرة (الجزائر) ، hamadi.2013@yahoo.com

2 جامعة المسيلة (الجزائر) ، Simane.1980@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/02/05 تاريخ القبول: 2021/05/06 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص:

إن من أهداف ومحركات التنمية المستدامة في سعيها الى عقلانية وترشيد الاستفادة من الطاقات المتاحة، والسعي بالاحتفاظ أكبر قدر ممكن بالإنجازات النفعية سواء الطبيعية أو تلك المصنعة كحق يلازم الأجيال القادمة، و لذا باتت تكامليتها من المباحث المحورية لتناول المحددات والأبعاد المتوافرة لديها، وبالتالي المساهمة أكثر في ازمانها لتحقيق عنصر الديمومة المنشود، غير أن المدرك حديثا هي تلك الرابطة العضوية الناشئة بينها وبين العامل الثقافي لتكون الممارسات التقليدية التشاركية ميدانا للظهور، درجت عديد دوائر الاختصاص البحثية على دراستها، حيث أضحى الباعث الى ارتفاع النزوع الاجتماعي التضامني من المؤشرات التنسيقية لاستدامة البرامج والخطط التنموية المطروحة محليا، وعليه حضرت دراستنا التحليلية لإثارة وبيان مزايا، وآليات تفعيل ثقافة النزعة التشاركية ضمن مجتمع تقليدي ببلادنا، عهد له مسؤولية الابقاء على حس التنويع فاعلا ومجسدا في كثير الشواهد الثقافية المادية واللامادية، ومنه وجدت هذه الثقافة التشاركية فضاءً حيويا بالمخيلة الالزامية الجماعية للمجتمع المدني "الميزابي" بجنوبنا الكبير من خلال الاستمرارية التنموية بالاستفادة المثلى والمتوازنة للموارد والمقدرات المتاحة.

كلمات مفتاحية: الثقافة التشاركية التقليدية؛ التنمية المستدامة؛ المجتمع الميزابي.

ABSTRACT:

One of the objectives of sustainable development drives in pursuit of rational and rationalize the available capacities, striving to maintain the greatest possible beneficial achievements either natural or manufactured as a haunting future generations, and so are its integrity from the central to addressing the determinants Available dimensions and thus contribute more in Bougainville to achieve the desired lasting element, but realized that organic Association newly arising between them and the cultural factor to be participatory traditional practices emerging field, numerous research jurisdictions Her studies, so the motivation to higher social solidarity tendency of coordinating indicators for sustainable development programmes and plans raised locally, So the motivation to higher social solidarity tendency of indicators sustainability of programmes and coordinating development plans raised locally, and analytical study of effects and attended pros, mechanisms for promoting a culture of participatory tendency within traditional society in our country, has a responsibility to maintain Active diversification and sense embodied in many physical and cultural evidence dematerialization, it found these participatory culture Espace vital mandatory civil society's collective imagination "big almizabi" then through continuity in the optimization and balanced resources And the available capabilities.

Keywords: traditional participatory culture, sustainable development, almizabi community.

- المؤلف المرسل: سليمان جربو

ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- إشكالية البحث:

تعد التنمية المستدامة معيار أساسي لتحقيق الاستمرارية، وهي عبارة عن مفهوم سائد في نهاية القرن العشرين، بعد التدهور الكبير في البيئة نتيجة الاستغلال البيئي للموارد، أي أن التنمية المستدامة هي تحقيق التنمية الاقتصادية مع الاحتفاظ بالبيئة نقية للأجيال المستقبلية و بمعنى آخر العمل على حفظ الطاقات للأجيال القادمة.

و يمكن تعريفها كذلك: بأنها النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الاضرار البيئية. وتختلف التنمية المستدامة عن التنمية الاقتصادية من حيث التعقيد والتداخل، حيث تعد التنمية المستدامة اشمل لأنها تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.(شعباني و محمد بوستة، 2014: 132- 139).

تساءل الباحث "يونس محمود" لماذا تستطيع الهند الجنوبية اطعام 385 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد في حين ان افريقيا الاستوائية التي حباها الله سبحانه وتعالى بالمطر والاراضي الخصبة والشبيهة بالهند من حيث مناخها وطبيعة ارضها وتضاريسها وتنوع سكانها تكاد لا تستطيع ان تطعم اربعة اشخاص من سكانها في الكيلومتر مربع الواحد؟ من المؤكد ان الفرق يكمن في البشر لا في الارض.(يونس اسماعيل، 1983: 2).

و من هنا فقد ركز تقرير التنمية البشرية لهيئة الامم المتحدة على ثلاثة مؤشرات للتنمية البشرية، وحصرتها في: العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة وتوفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. اما المقصود بالتنمية البشرية المستدامة، فهي تلك السياسة التنموية الشاملة والدائمة المبنية على التخطيط المستقبلي والتدبير الناجع، والمراقبة التقويمية التصحيحية الفعالة، وبالتالي تراعي التنمية المستدامة اربعة عناصر اساسية لها علاقة بتنمية الفرد والمجتمع هي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الثقافي، ولا بد ان تتكامل هذه الابعاد الاربعة جميعها بطريقة جدلية تفاعلية متكاملة، وركزت على المعطى الثقافي كثيرا في تطوير الذات الفردية، وتعديل سلوكها وتغيير تصرفاتها.

كما طرحت اليونسكو مبادرة عالمية جديدة تحت شعار : "الثقافة جسر التنمية" خلال انعقاد المؤتمر العام لليونسكو في دورته 36 (أكتوبر و نوفمبر 2011) و تهدف هذه المبادرة الى تعزيز نهج الابتكارية و الابداعية التي تعزز الثقافة كجسر للتنمية الاجتماعية، الاقتصادية و البشرية المستدامة، و تعزيز أفضل للإبداعات في الصناعات الثقافية والتراث الثقافي بجميع اشكاله كأداة قوية وفريدة من نوعها من اجل التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البشرية وفرص خلق الوظائف، التماسك الاجتماعي، والتعليم، والتفاهم المتبادل، وبالتالي جلب اليها فرص جديدة للتعاون الدولي.

بالإضافة الى عقد في مدينة هانغتشو (الصين) في الفترة من 15 و17 مايو 2013 مؤتمر دولي تحت عنوان :"مفتاح التنمية المستدامة: الثقافة" كان هذا المؤتمر الدولي الاول الذي يركز بشكل خاص على الروابط بين الثقافة والتنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم في عام 1998 الذي نظمته اليونسكو، على هذا النحو قدم المؤتمر اول منتدى عالمي، على الاطلاق، لمناقشة دور الثقافة في التنمية المستدامة "رؤية لبرنامج عمل ما بعد عام 2015" بمشاركة من المجتمع العالمي وأصحاب المصلحة الدوليين.(جميل حمداوي، 2013: ص 14).

و بهذا الصدد تتمظهر جليا التنمية كإرادة مجتمعية تأخذ بالمجتمع في حالة التخلف الى حالة التحول التنموي على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتنمية عملية متعددة الاغراض، والجوانب وتتضمن تغييرات في البناء والقدرة الناتجة عن تعبئة الموارد والامكانات المتاحة". وعليه يتبنى الانماء المستدام تظافر المدخل الثقافي التشاركي في عملية تلبية

احتياجات الاجيال المستقبلية والحالية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الاجتماعية.(شعباني و محمد بوستة، 2014: 132).

و لهذا صار لزاما التصدي بالدراسة والتمحيص لنطاقات والمؤسسات المجسدة للبعد الثقافي بالتنمية المستدامة داخل المجتمع التقليدي ما سيمكننا من ابراز قيمة ومكانة النزوع الى ارساء ثقافة التشارك بالموارد المحدودة، فالتأثير الثقافي على النمط الاستهلاكي أو حتى الانتاجي يشكل الداعم لضمان استمرارية المقدرات وصونها للأجيال اللاحقة.

ومنه سنحاول من خلال اثارة اشكاليتنا الحالية وضع استشراقات متعلقة بفاعلية المدخل التكاملي لثقافة التشارك (بالمجتمع التقليدي كنموذج) مع منطلقات التنمية المستدامة وفق معايير فرضتها الطبيعة الجيواقتصادية المحلية، وهذا ابتغاءً لصون فضاءات البيئة الحضرية والريفية ما يرفع من مستويات الحس المدني التعايشي كمقصد سام ضارب بأطنابه بثقافتنا الاصلية.

2- أهداف البحث:

- محاولة التأسيس لفهم مدخلي ممنهج الصفة عند التصدي لموضوع الثقافة التشاركية و تجسيداتها بالجانب العلائقي التقليدي، والمنطوي تحت المحاور والقيم التأصيلية للتنمية المستدامة.
- الوقوف على إمكانية اندماجية المؤشرات والتطبيقات الثقافية، وخاصة في شقها الاعتقادي التشاركي مع أساسيات العمل التنموي طويل المدى، والذي يراعي حفظ حق الاجيال من خلال الاستثمار العقلاني والمتوازن لمقدرات البيئة المحلية.
- التعرف على مدى اسهام وتدخل البعد الثقافي التشاركية تحت مظلة النموذج الاجتماعي التقليدي (النموذج الميزابي) وهذا لصون المنظومة الاستهلاكية المتوازنة ما بين النمو الديموغرافي المتسارع من جهة والموارد المتاحة والمحدودة من جهة أخرى.
- الوقوف على دور بعض المؤسسات الاهلية الوسيطة بالمجتمع المدني التقليدي في غرس، وتزكية قيم التنمية المستدامة، وتفعيل ابعادها. (حاضرا ومستقبلا عبر الاستثمار في تشاركية القيم المتوارثة).
- السعي الى بيان مقاصد العمل والإرث الثقافي عند توظيفه بطرق تشاركية يحكمها النسق الاجتماعي العام. ولا يتأتى ذلك الا من خلال التركيز على العلاقة الجدلية التي تجمع بين محددات الثقافة التشاركية مع الاستراتيجية النمائية (سواء المتوسطة او الطويلة المدى).
- أخيرا، إظهار الجانب الابداعي للتيار الثقافي التقليدي في اطار محافظته على الزخم الاقتصادي المتاح ما يضمن له توافقية عند التأسيس للاستفادة منه، هذا كله يسمح لمدعمات سيكو اجتماعية بالطفو على الملمح النفسي العام للجماعة الممارسة، ما يشكل الضمانة لاستمرارية مناحي مهمة في المسار التنموي ككل.

3- أهمية البحث:

- التحسيس بأهمية المكتسبات الثقافية (مادية أو لامادية) وهذا بصيغتها التشاركية ضمن مثل أصيل لمجتمعنا المدني التقليدي، والذي عرف بانتهاجه طريق التنمية المستدامة في تعاطيه مع جملة الموارد المتاحة (البيئة الصحروية).
- بيان قيمة المحافظة وتفعيل قيم العمل التشاركي بالمجتمع الميزابي التقليدي، ونزوعه التكافلي في تأمنين مقدرات الاجيال اللاحقة.
- توضيح الأهمية التراتبية للمؤسسات الأهلية التنظيم و التنشئة في توجيه مرتكزات العمل الجماعي الذي يستهدف صون أبعاد التنمية المستدامة بالوسط الميزابي.(على غرار جماعة العزابة).

- تثمين مهام التنميط والتلقين التشاركي (عمل التويزة) من خلال دور اكثر فاعلية للناشئة في تجسيد والتطبيق الواقعي لمخرجات الهيئات الغير رسمية والراعية لثقافة الاجتماع والتشارك.
- سبر أهمية الفضاءات والنطاقات التي تمنح مجالات لإسقاط فعاليات الثقافة التشاركية بالمجتمع الميزابي التقليدي. (على غرار فعاليات السقي الجماعي، الاسواق، اعمال البناء العام، وانشاء السدود ...الخ).
- إبراز تلازمية الجانب البشري و بخاصة في شطره القيمي والاعتقادي في المساهمة بديمومة البرامج التنموية الحيوية، بدءا بالمواضيع الايكولوجية وصولا الى التفضيلات الاقتصادية، هذا كله تحت اطار تغليب النزعة الجماعية (المصير المشترك كإطار مرجعي).
- أخيرا، محاولة التركيز على أهمية تبني المجتمع التقليدي لثقافة الحوار والتدابير التشاركية في التحسيس بالمسؤولية الاجتماعية المحددة لمدى جدية المسار التنموي المستدام، ومقاصده الراقية.

4- أولا: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي عملية تسعى الى الاحتفاظ بالإنجازات التنموية التي يتم تحقيقها بصفة مستمرة ودون ان يؤدي الاحتفاظ بها الى خلل بيئي او اقتصادي أو اجتماعي، وخصائص التنمية المستدامة هي:

- يعتبر البعد الزمني فيها الأساس، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير امكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها تقدير المتغيرات (ولهذا يمكن ربطها بالمسار النمائي للإنسان ومحركاته النفسية تجاه المواضيع الاجتماعية).
- تراعي حق الاجيال القادمة في الموارد الطبيعية وفي المجال للأرض.
- تهتم بتلبية الحاجات الأساسية للفرد.
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية.
- متكاملة تقوم على التنسيق بين السياسات.
- تعنى بالجانب البشري، حيث هو اول اهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية وحفظ النوع.(وداعة عبد الله الحمراوي، 1996: 191).

أبعاد التنمية المستدامة: لتحقيق التنمية المستدامة يجب الترابط والاندماج بين ثلاث محاور اساسية والمتمثلة في المحور الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي:

- البعد الاقتصادي: نقصد به النظام الاقتصادي المستدام والذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية، وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر ودائم دون الاضرار بالبيئة ، وهذا بتغيير انماط الانتاج الحالي، وكذلك الاستهلاك المعتمد على الموارد الطبيعية بطريقة غير مقبولة عن طريق هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن اساليب جديدة وفعالة لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات دون اضرار بالبيئة والحد من التلوث.
- البعد الاجتماعي: نقصد باستدامة التنمية اجتماعيا تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع وايصال جميع الخدمات الضرورية الى جميع الفئات، والقضاء على جميع الفوارق بين سكان المدن والارياف. والمساهمة في تحقيق التنوع الاجتماعي، واتاحة المشاركة والمشاورة للجميع وربطهم باتخاذ القرارات، واحداث التوازن بين النمو الديموغرافي مع امكانيات الدولة ومواردها الطبيعية.

- البعد البيئي: تفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وبإتباع انماط انتاج واستغلالها بطرق عقلانية لتجنب استنزاف الطاقات المتجددة، وتحقيق التنويع الحيوي ونقاء الهواء، وخصوبة التربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، ولحماية البيئة يجب تجنب انماط الاستهلاك والانتاج القديمة التي تسيء الى البيئة.(شعباني و محمد بوستة، 2014: 139).

5- ثانيا: المنحى الاجتماعي بالمدلول الثقافي: (اجتماعية الثقافة).

لطالما شكلت البنى الثقافية المدخل المفضل لدراسة الملمح الاجتماعي العام لأي تجمع انساني، فالتناول الوصفي التحليلي لأبعاد الظاهرة الثقافية يحتم منا التطرق لها من زاوية تفاعلية تحصر المكون الاجتماعي الواحد، وهو ما سارع ثلة من المنظرين للتفطن له، وهذا بمناسبة تصديهم لاجتماعية الثقافة، ما مكن العديد منهم على التأسيس من خلال سبر التزاوج المتين بين المجالين، في اخراج تعريفات تخص الظواهر الثقافية حيث:

يعتبر "ادوارد تايلور tylor" الثقافة:"هي ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والعقائد، والفن والاخلاق والقانون والعرف وكل المقدرات، والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع".

أما رالف لنتون linton فقد عادل الثقافة بالوراثة الاجتماعية social heredity ، بينما يعتبر لوي lowie الثقافة هي التقليد الاجتماعي الكلي.

ويلاحظ من خلال هذه الآراء الثلاث حول تعريف الثقافة بأنها تشتمل على كلمة تشير الى ضرورة توافر العنصر الاجتماعي، فعند تايلور يتضمن تعريفه للثقافة كلمة مجتمع وعند كل من "لنتون ولوي" يتضمن تعريف كلمة الثقافة كلمة اجتماعي، ولذلك يجب ان تفهم كلمة المجتمع والثقافة، واجتماعي وثقافي على انهما يتصلان ببعضهما، إذ لا توجد ثقافة بدون مجتمع، وايضا لا يوجد مجتمع بدون أفراد.

باختصار الثقافة هي كل ما نتعلمه من الاخرين ومن الكبار ونضيفه الى الثقافة ولذلك اشار تايلور الى هذه العملية بكلمات المقدرات والعادات المكتسبة بفعل الانسان وهذا ما يقصده ايضا "لوي" عندما يقول أن الثقافة هي التقليد الاجتماعي الكلي.

أو ما يشير اليه لنتون بالوراثة الاجتماعية الا ان هذا التعبير الذي قال به لنتون قد يشوبه الغموض وذلك لان اصلاح الوراثة غالبا ما يستخدم في العلوم البيولوجية على اساس ان عملية الوراثة انما تحدث بفعل جينات وراثية، مما ادى الى سوء فهم ما يقصده لنتون بكلمة وراثة، وان ما يقصده هو ان الثقافة تكتسب اجتماعيا او ثقافيا ويتأكد هذا المعنى اذا استبدلنا كلمة وراثة ووضعنا بدلا منها كلمة إرث. حيث تؤدي هذه الكلمة نفس المعنى الذي يقصده لوي من التقليد الاجتماعي الكلي.

وبتناول كروبر kroeber تحديد وتعريف للثقافة في ضوء ما تتضمنه من انشطة، وما يتميز به من خاصية التفتح والتقبل، لذلك تنتقل من جيل الى اخر بالتقليد الاجتماعي، وان خاصية التقبل receptivity والتمثيل الثقافي assimilativenes تؤدي الى استمرار الثقافة ككل.(محمد حسن غامدي، 1989: 5-7).

6- ثالثا: حتمية التقارب الوظيفي ما بين النزوع التشاركي ومقتضيات الانماء المستدام:

وينبغي الاشارة الى أن علاقة الانسان بمحيطه البيئي تتحكم فيه مجموعة من العوامل منها اشكالية التنمية المحلية المستديمة التي تحكم في توجيه سلوكات الافراد والجماعات تجاه استدامة الموارد الطبيعية أو تدهورها، وقد اصبح نظام الادارة المحلية في الوقت الراهن احد العناصر المتحكمة و المهيكلة لتدبير والتدخل لتحقيق التنمية المحلية.

ولقد حظيت كذلك المقاربة التشاركية في الآونة الأخيرة باهتمام الدولة، ومختلف المنتظمات الدولية في مقاربة التنمية المحلية باعتبارها سياسة تستهدف اشراك الجميع في كل مراحل تدبير القضايا المحلية وتنفيذ برامج التنمية، ولأنها مقاربة تساعد

على حل الصراعات وتساعد الساكنة ومختلف الفاعلين في التدبير الذاتي للمؤهلات المتاحة وتقترح حلولا مناسبة للإكراهات المطروحة عبر استقلالية القرار لمختلف المتدخلين من جماعات محلية وجمعيات المجتمع المدني.

و هي منهجية جديدة تعتمد في تنزيل مشاريع التنمية المحلية عبر تدبير تشاركي للقرار المحلي وفق عمليات تنجز على المدى الطويل والقصير.

وقد أثبت توسيع شبكة العلاقات والحوار حول القرار المحلي في العديد من البلدان على أهميتها في تحسين النتائج المرجوة من البرامج التنموية المنتظرة، لان اشراك الساكنة وخبراتهم المحلية في سيرورة التنمية تسهم في تعبئة جل الموارد المحلية وتطوير الانشطة غير الفلاحية عبر تثمين التراث المحلي وتنويع الموارد، ويجسده في الواقع جيل جديد من المشاريع التي تعتمد الاندماج والتشارك والتعاقد.

وهذه المقاربة التشاركية تشكل الضمانة الوحيدة لإدماج الساكنة المحلية بشكل مباشر في تدبير وتخطيط برامج التنمية المحلية المستديمة.(محمد رزقي و عبد الرحيم بنعلي، 2018: 31- 36).

7- رابعا: فلسفة الاتجاه الثقافي ضمن محددات الحراك الاجتماعي: (بحث عضوية العلاقة).

إن الثقافة في اعمق مستوياتها هي القيم والمعتقدات والعادات التي ينظم الافراد بموجبها حياتهم، ثم تظهر وتنعكس على حياتهم العامة بمئات الاشكال. وكي تكون الثقافة ثقافة حقة يجب ان يكون لها تأثير في تمدين البشرية، ولهذا يقدم معجم "ويبستر" الثقافة كمفهوم يشير الى التقدم وليس التراجع.

لذلك فالثقافة هي التربة التي تزرع فيها بذور مجتمع انساني معافى، ويتم تحقيق النواحي المتمدنة للثقافة من خلال رعاية الشخصية والفكر، وتهذيب الاذواق الجمالية ولها علاقة بتصرفاتنا واخلاقنا. (هشام عبد الله، 2003: 35).

ومنه اتجه الباحثون الى تطوير، ومراجعة اتجاهات فهم الثقافة، والحركات الاجتماعية وتعكس نظرية التأطير وفكرة الهوية الجمعية، ودراسة ادوار الانفعالات، وافعال وانشطة الحركة والنتائج والمصاحبات الثقافية للنشاط السياسي كل ذلك يعكس الاندماج والتشابك بين الثقافة والفعل الجمعي وقد صار من الاهمية بمكان دراسة البيئة الثقافية التي تظهر فيها الحركة الاجتماعية، وكيفية تشكيل هذه البيئة للفعل الجمعي.

و تتجه بحوث الحركات الاجتماعية المعاصرة الى بحث ثقافة الحركة الاجتماعية كما تتجلى في ظواهر مثل الهوية الجمعية، الرموز، الخطاب العام، الحكايات، البلاغة. وتركز على المدى الذي تتجسد فيه الثقافة في الافراد والجماعات خاصة بعد ان شهدت الحركات الاجتماعية تحولا من التركيز على الطبقة او السلالة وقضايا سياسية تقليدية اخرى، الى الخلفية او الاساس الثقافي.

ويتضح دور البعد الثقافي بقوة في مراحل تشكل الهوية الجمعية، كما يكون حاضرا في التطور الواقعي لمراحل مثل تأطير الاهتمامات، وتصميم المثاليات او المبادئ المثالية، وما يصاحبها من شعارات، كذلك تتردد اصداء البعد الثقافي في اشكال القيادة وانماط الحشد والتعبئة، حتى نماذج المواجهة والتوقعات والتنبؤات بالمخاطر.

فحسب soysal 2009 صارت الثقافة حاضرة اليوم في كافة مظاهر الحياة الاجتماعية وجوانبها، فمن الممكن شراء الثقافة وبيعها وتصميمها واختراعها وتسويقها، واداء وتحقيق دورانها، ونقلها وهجرتها فرديا وجماعيا، في اشكال مادية او غير مادية، واصبحت الثقافة مكونا اساسيا في اساليب الحياة والعوالم القيمية، والتبادلات السلعية.

بينما بحسب nicholas 1973 تعد الثقافة نسقا من الموز المشتركة ينتقل بواسطة جماعة معينة، وتزود الثقافة الشخص بفئات (مفهومات) تحدد الادراك، وبمعنى للخبرة الانسانية. وتشكل الثقافة الافعال الجمعية عن طريق ثلاث ميكانيزمات نموذجية:

باعتبارها مجموعة ادوات لحل المشكلة. . باعتبارها صيغ معرفية scripts. . وباعتبارها مواهب وصيغ مكررة بديهية او مسلم بها.(سيد فارس، 2017: 66 – 68).

8- خامسا: فلسفة الاتجاه الثقافي ضمن محددات الحراك الاقتصادي: (اشكالية التقليدي والبعد التنموي).

ينبغي علينا ان نعرف ماهي القيم الثقافية التي اتت بها السياسات التنموية: تبدو هذه القيم في الاساس متعلقة بالترشيد الاقتصادي الغربي بمفهومه الاوسع، وقد كانت التنمية لزمن طويل تفهم على انها مسار نشر وفرض القيم الآتية من مجتمعات يعتقد انها اكثر مردودا، مما يجعل منها قدوة.

و الواقع انه لا يمكن للمجتمع المتلقي، ان يقبل هذه القيم دون مشاكل، اذ انها لا تزرع في مجال فاض بل تجد نفسها امام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي، نظرا الى الدور الذي لعبته كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم لاسترجاع الهوية الوطنية.

ولقد تمثل التصور الساذج الذي ساد لزمن طويل في اعتبار الابعاد الاخرى غير الاقتصادية مجرد بنود شكلية، لا يمكن اهمالها دون التعرض للخطر، ولذلك ادرجت في الاجراء كأبعاد ثانوية يعد البعد الاقتصادي بالنسبة اليها بمثابة مؤشر قوي، وبطرح المشكلة بهذا الشكل يكون الامر قد قضي، اذ ان هذا التصور يأخذ في الاعتبار كافة اوجه الظاهرة التنموية، ينبغي الاعتراف بأن الواقع اكثر تعقيدا من ذلك ولا يمكن حصره في تصورات سطحية كهذه، كما يتبين من خلال التجربة.(سفير ناجي، 1981: 192).

9- سادسا: بحث امكانية المزاوجة بين المنظورين الثقافي والتنموي: (تفاعلية المجالين).

لقد شكلت مسألة التنمية لزمن طويل انشغالا بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث وحدها، اذ كانت تبدو لها بمثابة التحدي الرئيسي الذي كان عليها ان تجد له ردا هذا مع العلم ان كلمة تنمية تستعمل بالمقارنة مع مجتمعات اخرى لم تكن معينة.(سفير ناجي، 1982: 245).

- يرى روما نيلي ان وضع الثقافة في صميم التنمية يشكل استثمارا اساسيا في مستقبل العالم، وشرطا مسبقا لعملية عولمة ناجحة تأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنوع الثقافي، علما بأن تذكير مجمل الدول بهذه المسألة الاساسية يقع على عاتق اليونسكو.
- يقول دوني كوش:" ... والثقافة لا تتيح للإنسان التكيف مع بيئته فحسب، بل تتيح له امكانية تكييف هذه البيئة لحاجاته ومشروعاته، بمعنى اخر، الثقافة تجعل تغيير الطبيعة امرا ممكنا".
- وقال الناقد العربي الدكتور جابر عصفور استاذ النقد في جامعة القاهرة في محاضرة بعنوان "الثقافة ... التنمية ... التغير الاجتماعي" ضمن ندوة الثقافة والتنمية على هامش فعاليات مهرجان القرين الثقافي الـ14 :"ان هناك عدة مفاهيم خاطئة عن التنمية والتقدم، حيث يرتبط اول هذه المفاهيم بجعل الاقتصاد العامل الاول للتنمية، وارتبط المفهوم الثاني بالتوسع الصناعي وتحويل المجتمع من زراعي الى صناعي اضافة الى مفهوم اخر خاطئ، ارتبط بالإصلاح السياسي وتغيير العلاقة بين الحاكم والمحكوم." واستطرد عصفور:"ان عددا من دول العالم الثالث ادركت ان الثقافة هي المفتاح السحري والدواء الناجع والحل الامثل لكل امراض التخلف وعوائق التنمية".(يونس اسماعيل، 1983: 2).
- إن مسألة التنمية تبدو حاليا، اكثر فأكثر، متميزة بثلاث سمات رئيسية اذا نظرنا اليها من زاوية المجال الفكري الذي تشكله:

- تتمثل السمة الاولى في الازمة العميقة التي يعيشها عدد من الامم التي كانت الى غاية الآن تنعم بجو من الراحة الفكرة ملؤه الاوهام المتولدة عن العقائد المتصلبة.
- وتتمثل السمة الثانية في الوعي الذي يعتبر هو كذلك حديثا، والمتعلق بكون التفكير في التنمية لا يعني فقط المجال الجغرافي الذي يقتصر على بلدان العالم الثالث، اذ ان الازمة تشمل كذلك ما كان يبدو خارجا عن مجال التفكير، اي البلدان المتقدمة نفسها.

و أخيرا فإن التصور الشامل للتنمية، كمسار معقد يقحم المجتمع بكافة ابعاده فرض نفسه ضد كافة التأويلات الاختزالية التي سادت لزمن طويل. ولهذا تظهر الثقافة على كل مستوى كمسألة مرتبطة جدليا بمسألة التنمية اذ انها:

- بالتأكيد احد المفاهيم الاساسية التي تبلور من خلالها تفكير نقدي حول التنمية اذ تؤدي تدريجيا الى اعادة النظر بصفة او بأخرى في عدد من المقولات المتعلقة اساسا بالتقسيم المبسط الى بلدان متقدمة وبلدان نامية.
- قد طرحت، سواء في بلدان العالم الثالث ام في البلدان المتقدمة، بطرق مختلفة كمسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأزمة التنمية، وسواء تعلق الامر بالإشكالية الخاصة بالتنمية ام بأهدافها او وسائلها، تكون الثقافة في كل مرة مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي مسألة محورية يتوقف على حلها مجموع المسارات السائدة في المجتمع.
- تعتبر الثقافة المسألة الوحيدة التي ساهمت بطريقة حاسمة في القضاء النهائي على التأويلات الضيقة للتنمية، وذلك بصفتها مجال تفكير ومجموعة من الممارسات في آن واحد.

و هكذا فبما ان الربط بين الثقافة والتنمية يفرض نفسه اكثر فاكثر كإحدى المسائل الاساسية لعصرنا، يتميز تاريخ العلاقات بين الثقافة والتنمية في معظم بلدان العالم الثالث بثلاث مراحل تاريخية كبرى سنحاول تطويقها ووصفها:

- تتميز المرحلة الاولى اساسا برفض التنمية للثقافة، فالتنمية تبدو فيها كمسار لتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية يتمفصل بصفة رئيسة حول البعد الاقتصادي كمحور تنتظم حوله وتنطلق منه كافة النشاطات.
- بعد مرحلة نكران التنمية للثقافة يكون لهذه الاخيرة رد فعلها المتمثل في اظهار عمق جذورها وبصفة عامة، وجاهة المسائل التي تطرحها، وبالفعل فإن الامر بالنسبة الى الثقافة يتعلق بإظهارها للتنمية ان شرعيتها الاجتماعية لا تقل قوة عن شرعيتها بل ربما كانت اقوى.
- وفي مرحلة ثالثة، ستحاول التنمية نظرا الى المنطق الجديد الذي لجأت اليه الثقافة، الرد عن طريق تنقلها هي كذلك الى مجال الثقافة. ذلك ان الثقافة بالفعل قد انتقلت خلال المرحلة الثانية الى مجال التنمية لإعداد ردها الشامل محاولة طرح وحل المسائل المطروحة على المجتمع بأكمله انطلاقا من اشكاليتها الخاصة، لذلك فإن رد فعل التنمية، بعد ان تمت منازعة سلطتها واحتكارها سيتمثل في الانتقال الى ميدان الثقافة.

فالأفق الوحيد الذي يسمح بإدماج كل من الثقافة والتنمية في اطار شامل ومنسق هو الذي يتمثل في اشكالية جديدة قائمة على سبعة مبادئ اساسية:

- اعتبار الثقافة والتنمية مسبقا، كعنصرين مترابطين جدليا يحدد ويكمل كل واحد منها الاخر.
- ادماج الثقافة والتنمية في تصور شامل يأخذ في الاعتبار مجموع الابعاد السائدة في المجتمع وكذا الابعاد التي تربط هذا الاخير بغيره من المجتمعات.
- تجد الثقافة والتنمية و حدتهما العميقة في التعبير عن الهوية الوطنية.

- لا تكتسي الثقافة والتنمية معنى معينا الا اذا عبرتا عن تطلعات المجتمع بكامله.
- طرح مسألتي الثقافة والتنمية بادئ ذي بدء على الصعيد الاجتماعي الشامل كشرط لصياغة مشروع المجتمع.
- ينبغي تناول الثقافة والتنمية من حيث وحدتهما كذلك، على الصعيد الاجتماعي الشامل.
- تناول الثقافة والتنمية من حيث علاقتهما بما هو عالمي.(سفير ناجي، 1982: 245).

و تجدر الاشارة الى ان مفهوم الثقافة قد عني منذ البداية الخلق والابداع في مجال زراعة الارض وتشجيرها، وبهذا المعنى يذكر لويس دوللو:"ان المعنى الاقتصادي لمفهوم الثقافة الاول هو معنى تنموي لان الثقافة كانت تعني زراعة الارض وغرس النباتات" ويرى ان انماط التنمية تفترض انماط ثقافية محددة بحدود الشكل التاريخي للأنماط الاولى وممهورة بخاتم هويتها التاريخية".

وتشكل المرجعيات الثقافية والدينية انظمة عمل تؤثر بوضوح في السوق والاقتصاد مثل دفع الضرائب أو التهرب منها، والتكافل واحترام العهود والمواثيق، فالتزام الناس بأداء الحقوق باعتبارها دينا واجب السداد. (مهم للداراج الالزام الديني للدور التنموي المستدام وهو ما يمكن اسقاطه وتمثيله بجماعة العزابة الميزابية).

وفي الوقت الذي عرف فيه مفهوم التنمية قفزة نوعية جديدة، عرف مفهوم الثقافة نفسه تطورا هائلا ولم يعد يميل الى المعارف التي يتم تلقينها في المدارس العصرية، بل اصبحت مرادفا للرقي الفكري والادبي والاجتماعي للأفراد والجماعات (ثقافة تنموية، ثقافة سياسية، ثقافة بيئية، ثقافة صحية، ثقافة تربوية، ثقافة تعايش، ثقافة الحوار، ثقافة قبول الاخر ... الخ.(يونس اسماعيل، 1983: 2).

10- سابعا: مميزات الاجتماع التقليدي: بين الاكتفاء الذاتي والنزعة التكافلية.

10-1- أهمية الاكتفاء الذاتي بالمجتمع التقليدي:

يركز المجتمع التقليدي ايضا على المهارات العامة، وعلى التكامل الحسن للحياة البشرية ويرفض التقسيم المتطرف للتخصص في العمل، وهو يبارك ويكافئ الاحتراف المهني والتطبيق المبدع للفكر البشري في تصميم ادوات نافعة، ويشجع الاكتفاء الذاتي. ووفقا لذلك تحتاج كل اسرة لان تمتلك ادوات اساسية: المعدات اللازمة لإنتاج الغذاء، وادوات تصنيع المنتجات المحفوظة، والايدي العاملة ومعدات الطاقة اللازمة لبناء واصلاح المأوى وصنع الملابس، وعربات النقل واجهزة الاتصال.

وعلى الاسر استخدام الاجهزة التي يمكنها فهمها وجمعها واصلاحها كلما امكنها ذلك، وايضا يجب ان تكون مصادر الطاقة متجددة، ومستقلة عن المزودين الخارجيين، مما يعطي المزيد من الامن للأسرة خاصة في اوقات الازمات والطوارئ.(الن سي كارلسون، 2003: 390).

10-2- التقاليد والتنمية: علاقة اشكالية.

التقاليد ستربطها بالتنمية علاقات جد مختلفة لأنها تعتبر بالنسبة اليها ميدانا واسعا ومجهولا، فالتنمية تعتبر بالنسبة اليها في البداية اعتداء سافر من كافة الجوانب، ذلك انها بالفعل تمتد تدريجيا من الجوانب الاقتصادية "البحتة" التي تقتصر عليها في البداية لتشمل كافة قطاعات النشاط الاجتماعي، من خلال هذا المسار تبرز المشاكل الرئيسية التي تعترض طريق التقاليد في علاقتها بالتنمية.

فالتقاليد تدرك ان التنمية مهمة في غاية التعقيد لا مفر من مجابهتها في يوم ما وبالتالي مجابهة الحداثة، لان على التنمية حتما ان تخرج من ميدانها الضيق، ولهذا الغرض تقوم التقاليد بإعداد استراتيجية تتضمن مرحلتين اساسيتين:

أولا: التكيف: ذلك ان التنمية بتجاوزها التدريجي للجوانب التقنية . الاقتصادية ستشمل شيئا فشيئا مختلف الجوانب الاجتماعية.

وبالفعل فالتنمية التي تعتبر كعملية تقنية . اقتصادية، وان كانت تتضمن عوامل ثقافية في اطار محاولة التصور الشامل من طرف الحداثة، تنتشر اعتمادا على مجرد منطق تطبيقها، وتطرح في اخر الامر على المجتمع، بصفة مباشرة او غير مباشرة مسائل شتى: اجتماعية ثقافية، سياسية وفلسفية ... وبهذه الطريقة تصبح للتنمية علاقة بالتقاليد وتثير اهتمامها.

ثانيا: الهجوم: تجد الاشكالية الجديدة للتقاليد مصدرها اساسا في اربعة اسباب عميقة:

- الاول: لان نتائج التنمية تكون في الغالب دون ما هو منتظر منها وتبدو عموما في صالح اقلية مرموقة ولا تخدم باقي المجتمع.
- الثاني: الذي يفسر الموقف الجديد للتقاليد هو ازمة النماذج الاجنبية، اذ ان الازمة التي تسود على العالمي، بدرجات مختلفة باختلاف الانظمة، والتي لا يسلم منها احد تساهم في ترسيخ اعتقاد التقاليد بانه يمكنها سلك دروب تقودها خارج مواقعها المكتسبة.
- الثالث: الذي جعل التقاليد تنتقل من مرحلة التكيف الى مرحلة الهجوم هو ان الحداثة ستدخل ميدان التقاليد اثناء محاولتها صياغة مشروع ثقافي شامل، وهكذا تدرك التقاليد قوتها وضعفها في آن واحد.
- الرابع: هو ان التراكم الذي حققته التقاليد في ميدان الثقافة لا يمكن ان يقتصر على هذه الاخيرة، لا سيما وانها في نهاية الامر تمتد الى مجموع مستويات المجتمع نظرا الى الابعاد المتعددة التي تشملها، فالديناميكية الخاصة للثقافة هي التي ستدفع ديناميكية التقاليد الى حد كبير، وتبدو الامور وكأن امبريالية خاصة بالثقافة تقودها الى الميادين الاخرى.(سفير ناجي، 1981: 194).

11- ثامنا: نظرة مدخلية على المجتمع التنموي الميزابي:

لقد تفرد المجتمع الميزابي بعدة ميزات عكست العقلية التنموية المتجذرة بالثقافة العميقة لساكنة واي ميزاب بجنوبنا الكبير، هذه العقلية وجدت محركا لها في ارتفاع الحس التشاركي، والتيقن بالمصير الوحدوي لديهم. فمن الملاحظ عن دانتهاجنا الاقتراب التدرجي من العام الى الخاص او من الظاهر الى الاكثر تسترا (بحكم الطابع المحافظ للعشائر القاطنة بواد ميزاب) هو النزوع نحو الاستغلال والاستفادة المدروسة و الممنهجة للمصادر المحدودة سواء على شاكلة بنى تحتية او مرافق عامة ذات طابع شعبوي اكثر.

11-1- خصائص الهندسة العمرانية بالمجتمع الميزابي:

فالميزابيون يراعون في تخطيط القرية ان تكون على قمة جبل مراعاة لتوفير المناعة ومحافظة على الارض الصالحة للزراعة والغراسة، وهي قليلة جدا عبارة عن شريط تكون على ضفة الوادي.

- يخطط للمسجد في الوسط ثم تبنى حوله البيوت والمساكن، ويكون السوق بجانب المجسد، وقد كان في القديم من المتعارف الا يسمح ببناء مسجد آخر في القرية مراعاة لوحدة الكلمة وتماسك الصفوف، وتجنبا للفرقة، ولا يخفى ما لهيئة العزابة اي جمعية المسجد من اثر روحي.
- تمتاز مساكن المنطقة خاصة القديمة منها بشكل معماري خاص، اعتمد فيه على الاكتفاء الذاتي الى اقصى الحدود في استعمال المواد المحلية البناء.

- المسكن في ميزاب: مساحات المساكن متقاربة ان لم تكن متحدة تتراوح بين 70 الى 100 متر مربع، ويخطط للبناء على حساب الحاجة والضرورة التي يريدها الساكن. فلا بذخ ولا اسراف ولا ترف. والمنزل له حد معين في الارتفاع يقتصر فيه على ارضية وطابق اولي فقط، فلا يحجب الشمس أو الضوء بالبناء الذي يعليه عن الحد المتعارف عليه، واقصاه 7 امتار.

كما أن الانسان في هذه المنطقة استطاع ان يتحكم الى حد بعيد في الاوضاع التي عليها المنطقة من امنية واقتصادية ومناخية، كما انه نجح في تكييف حياته حسب متطلباتها واستفاد من تجارب الحياة. و يلاحظ ما قلناه جليا في البناء، والعمران والوسائل السكنية، والموارد المائية وغير ذلك:

- الطرقات الملتوية في الاحياء القديمة من القرى تمكن من التحكم فيها وتجعل الغريب امام المفاجئة.
- ابراج الحراسة على امتداد الواحة وكونها في نقاط تمكن من المراقبة والحراسة بإرسال الاشارات.
- تسقيف بعض اماكن من الطرقات داخل القرية بحيث يمكن ذلك من الانتقال بسهولة من ناحية الى اخرى عند الحاجة على سطوح المنازل.
- اقامة سدود لحجز ماء السيل والاستفادة منه دون ان يضيع في الرمال، ولتكوين اراضي جديدة صالحة للزراعة.
- بناء واقامة سواقي لمياه السيل والشعاب بطريقة عادلة ومضبوطة يوزع ماؤها على جميع الحقول التي تمر عليها الساقية.
- عدم الاسراف في استعمال وسائل البناء واستغلال كل مادة منها لحاجاته، والاعتماد على الاكتفاء الذاتي في ذلك.
- حسن الاستفادة من ضوء الشمس ودفئها شتاءً ببناء المساكن على وجه يمكن من ذلك الى ابعد الحدود، والاستفادة وتوظيف كل ما تجود به الواحة ووضعه في موضعه، وعدم تعريضه للضياع أو الاهمال.
- العمل الجاد الدؤوب في استصلاح مساحات من الارض جديدة، لتأمين الغذاء للأسرة كلما تكاثر افرادها.(ابراهيم محمد طلاي، بدون سنة: 24).

11-2- الحياة السياسية والاجتماعية بالمجتمع الميزابي:

- على مستوى كل قرية: فإنه يسكن بها عرش يخضع لقانون واحد، ينقسم العرش الى عدد من القبائل، فعرش بني يزقن مثلا يتكون من ثلاث قبائل: اولاد يدر، واولاد موسى، واولاد عنان. تضم كل قبيلة عددا من العشائر، وتنتخب كل عشيرة رئيسا عليها يسمى ضامنا، ضمان القبيلة الواحد يختارون من بينهم زعيما يسمى مقدم القبيلة، يرأس العرش احد المقاديم وينوب عنه مقدم، وذلك بالتناوب بين القبيلتين أو الثلاث.
- يشتغل مجلس الضمان (الجماعة) بالأمور العامة للبلدة، ويصدر القرارات ويشرف على حفظ الامن وحراسة البلد، للمجلس ميزانيته يجمعها من مختلف العشائر ويصرفها في اشغال البناء المنشئات العمومية وصيانتها ومنها تقاسيم المياه والسدود.
- تقوم العشيرة بشؤون الايامى والارامل والفقراء وتكفل اليتامى، وتختار لهم من يقوم بشؤونهم اذا مات ابوهم من دون ان يوصي لهم بوكيل. والعشيرة هي ايضا التي تؤدي دية القتل الخطأ، فأفراد عشيرة القاتل البالغون القادرون تقسم بينهم الدية ويدفعونها عن الذي باشر القتل الخطأ.
- يمتاز المجتمع الميزابي كغيره من المجتمعات البربرية بصفة الديموقراطية الملازمة له، تستقل كل بلدة بشؤونها الخاصة، وتديرها جماعة الضمان المنتخبين ضمن عشائرهم، فلا اسرة مالكة، ولا طبقة عسكرية، ولا طبقة اشراف.

- على مستوى وادي ميزاب عامة: القرى تشكل اتحادا يسهر على شؤونه مجلس اعلى يضم ممثلين عن كافة سكان هذه القرى، منهم علماء، ومنهم اعضاء في حلقة العزابة، ومنهم اعيان في تلك القرى، كما يلاحظ ذلك جليا في القرارات التي تتخذ فيه باسم الطلبة والعوام.(يوسف بن بكير الحاج السعيد، 1992: 48 – 50).

12- تاسعا: الخصائص التشاركية ضمن ثقافة المجتمع التقليدي الميزابي:

إن ربط محاور وابعاد التنمية المستدامة بالمجتمع الميزابي يستوجب اجراء تحليل مستفيض لبيان جملة الخصائص السلوكية التي تغذي الميل التنوي التشاركي لدرجة تقديمه كثقافة فارقة تميز اوجه النشاط الميزابي على العموم، والاكثر من ذلك استقراره ضمن السلم القيمي للفرد الميزابي وتمظهره داخل النسق الاجتماعي العام بالمدينة، ومنه اعتبرت كقواعد واجب الحفاظ عليها بل يردع من يخالفها، لتجد ايضا في استحضار روح الشايخ (عمي سعيد مثلا) والقوة الالزامية للعرف سندا يدعمها في مجابهة التغيير السلبي.

- فبالنظر للنظم الايكولوجية .... نجد المحافظة على الموارد المتاحة بواد ميزاب من الضرورات الملحة للثقافة المهيمنة. فمن خلال تبني نهج اعادة التدوير، والاستغلال العقلاني لمقدرات البيئة، وايضا معاقبة السلوكات التخريبية التي تطال المحيط (مثل هدر المياه). بالإضافة الى غرس قيم دينية الطابع بالأجيال الناشئة واعطائهم دور المراقب الفاعل (على غرار جماعة امسطوردان).
- النظم الاقتصادية والانشطة الاجتماعية ... طرق التبادلات وشبكة الانتشار العلائقية بالمجتمع الميزابي. كما نجد كنموذج لافت بالمجتمع الميزابي طرق المعاملات التجارية المراقبة عن كثب، وبشكل يطبعه الحس التكافلي. ومن جهة اجتماعية نلاحظ شبكة الامتداد العلائقي المثيرة للانتباه وخاصة في تقسيم الادوار تشاركيا، ومنظومية المهمة والتكليف بها، وخير مثال نظام السقايا الجماعي "لايتمزا".
- الحكم والنشاط المؤسساتي... على غرار التمثيل التشاوري، واستحداث هيئات كهيئة العزابة. بالإضافة الى وقوفنا على دور التمثيل المتساوي، وقاعدة التشاور والتشارك في اخراج القرار تحت مضلة السلطة الدينية كداعمة للتنفيذ (هيئة المكارس مثلا) وابعاد الامتيازات المادية كون الانتساب والعمل بهذه الهيئات العرفية ذو طابع تطوعي بحت.
- الانتاجية الابداعية للفرد الميزابي وذلك من خلال النجاح في ايجاد الحلول التنموية والعاجلة، والتي تتصف ايضا بكونها غير انتقالية او تخضع لعنصر الفورية، وما يزكي هذه النزعة كم الارث الثقافي المتوفر والمتواتر في التعاطي مع الحالات والظروف المستجدة، اضافة الى عقد اجتماعات للظروف النوعية والت تأخذ المصلحة العامة حيزا منها (اجتماعات دورية او موسمية).
- ضمان حالة من التساوي عند طرح مسألة التمثيل بين مختلف العشائر المشاركة، وتقدير العمل التطوعي الجماعي الذي تحركه المبادرة التشاركية.
- انتهاج سياسة تقوم دعائمها على دعم المنتوج المحلي (المنزلي خاصة النسوي) لتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي، من دون ان ننسى الميل الى الاحترافية في تمثل التخصص الانتاجي. (مثل الزربية الميزابية).
- تمكين فئات عريضة من المجتمع المحلي في المساهمة مباشرة في التشارك بصنع القرارات المصيرية بمختلف المجالات الحيوية، وذلك عبر الانتخاب الحر تحت الغطاء الديني الالزامي ما يعطي للهيئة المنتخبة الشرعية التي تعوزها لمباشرة المهام التنموية.

- استهجان التبعية الاقتصادية ونمط الاستهلاك غير المنتج بالمجتمع الميزابي، وهي الاستراتيجية التي تجد لها مكانا معتبرا في اساليب التنشئة اجتماعيا، ومن جهة اخرى نجد نوع من التشدد الردعي والعقابي في بعض المواد العرفية التنظيمية".

كما انا اللافت هو الاجراءات الاحترازية من نزيف الموارد الاقتصادية سواء في شقها الفني والتقني البحت، ام في جوانبها العلائقية، وهو ما يتضح في التعامل مع الجالية اليهودية المستوطنة لواد ميزاب، فلقد نصت المادة الخامسة عشر من قانونها العرفي:" يسمح لليهود بالسفر، لكن يمنع على نسائهم مغادرة البلاد". (يعامل اليهود كالسكان الاصليين، حتى لا يغادروا المدينة، لكون اعمالهم وتجارتهم تدر ارباحا طائلة على المدينة). (لحسين أث ملويا، 2001: 179).

- زرع والتأسيس للوعي التشاركي في اساليب التنشئة الاجتماعية (أسرة، كتاتيب، مدرسة، توحيد لبس الزي التقليدي).
- احياء المناسبات التشاركية واستشعار رقابة الاجداد (مثل مجلس عمي سعيد) في عقد هذه المناسبات ما يشكل ضمانة لاستمراريتها وفاعليتها كتحصيل حاصل.
- هيكلية البنى التحتية القائمة على انشاء مشاريع تنموية تراعي مقتضيات صون الموارد المتاحة للأجيال اللاحقة لا بعد الحدود.
- بعث التنمية الثقافية المستدامة من خلال السعي نحو الحفاظ على عناصر ترابطية في مقدمتها الهوية الاصيلة للفرد الجزائري بكل ممارساته، هذا دون غض الطرف على تفعيل الاعلام الثقافي المعرفة بالمنطقة في اطار التفتح على الاخر دون ذوبان اساسيات الثقافة الام، ما يتيح كذلك تنويع المنتوج الثقافي وتطويره دون المساس بخصوصية كل مكون عشائري بالمجتمع الميزابي الحاضن.

13- عاشرا: نماذج تجسد الثقافة التشاركية ذات الصبغة التنموية المستدامة بالمجتمع الميزابي:

نظام تقسيم المياه لايتمزا: هذا النظام من المرجح ان يكون اول نظام لتقسيم المياه في وادي ميزاب لوجوده في واحات العطف، حيث تعتبر الواحات الاولى بالمنطقة التي انشئت مع نشأة اول قصور العطف خلال القرن الحادي عشر الميلادي، والكلمة هي اختصار لكلمة ضاية ميزاب.

- يعتمد نظام تقسيم المياه لايتمزا بواحات قصر العطف على نفس مبدأ التقسيم في الواحات الاخرى، بحيث يتم توجيه المياه الناتجة من المرتفعات والجبال المحيطة بالواحة مباشرة نحو البساتين، ويجمع الماء في شكل احواض محوطة بجدران بسمك 80 سم مبنية بالحجارة دون ملاط. والفائض من المياه يوجه للآبار الموجودة بكثرة في هذه البساتين لتخزينها واستعمالها من قبل الفلاحين طوال السنة.
- الهيكلية التنظيمية للأسواق: ان الاسواق بميزاب لا تعتبر فقط مكانا لبعض السلع والبضائع أو مخصصة لعملية البيع والشراء فقط، فهي تتعد ذلك الى وظيفتها الاجتماعية: فهي الى جانب كونها مكانا لتبادل السلع عن طريق المزاد العلني لكل سكان البلدة والقوافل الوافدة من خارجها، فقد كانت ايضا تؤدي وظيفة اجتماعية هامة، اذ تعتبر المكان العمومي الوحيد بعد المسجد الذي يتسنى فيه الالتقاء ببعضهم البعض وقضاء حوائجهم، وتبادل الاخبار وتفقد احوالهم يوميا، لهذا فهي تشكل حلقة هامة في النظام الاجتماعي بوادي ميزاب من طرف امين السوق المعين من طرف العزابة، تفتح مباشرة بعد صلاة العصر والدعاء لله بأن يبارك للجميع اعمالهم وتجارتهم.

ثم يجلس العزابة في مكان مخصص لهم يراقبون عملية البيع والكيل والموازين، ونجد كذل في السوق لكل عشيرة في البلدة مكان يجلس فيه ضمانها للإشراف على شؤون افرادها او تقديم يد العون او المساعدة أو السؤال عن احوالهم. (وزارة الثقافة، 2014: 9).

- امسطوردان: نظام الحراسة لجمعية الشباب: جمعية الشباب هي هيئة دينية علمية اجتماعية وجدت منذ القدم في وادي ميزاب تقوم بعدة اعمال خيرية، واعضاء الهيئة ينقسمون الى ثلاث طبقات طبقة الصغار، وطبقة المتوسطين، وطبقة الكبار، ومن مهام التنمية لهذه الهيئة: . حراسة البلد والغابات وخاصة بالليل ووقت القيلولة . تعليم القرآن الكريم وسائر العلوم . القيام بالخدمات العامة كسقي الماء للشرب في المواسم المعتادة، وخدمة المقابر واصلاح الطرق العامة وخاصة بعد مرور السيل، والقيام بأعمال الإغاثة والنجدة بعد حدوث الكوارث الطبيعية . الوقوف بالمرصاد امام الامراض الاجتماعية الفتاكة: كالخمر والزنا.
- مراقبة الحركات الاقتصاية في البلد واسواقها كالذبيحة، والدلالة (المزاد) والكيل والمعايير ومقاومة كل ما يظهر فيها من مخالفة للشرع كالبضائع المحرمة والغش والتطفيف.
- نظام تويزا: جمعها تيوازوين وهي احد الانظمة الاجتماعية القديمة، والتي تجسد قيم التضامن والتآزر الجماعي من اجل المصلحة العامة. ويتمثل هذا النظام الاجتماعي الامازيغي العريق في الاتحاد وتوزيع الادوار لإنجاز الاعمال والاشغال ذات المصلحة العامة، وكانوا يعتمدون قديما هذا النظام لشق الطرق وبناء القناطر وحفر الآبار واصلاح قنوات الري المشتركة ...(برامج تنموية للبنية التحتية).

وحول اهمية هذا التنظيم التشاركي بالثقافة الميزابية يقول الشيخ ابراهيم مطياز:"يقوم الرجل لبناء دار فتقوم عشيرته واقاربه بأنفسهم ودوابهم، هذا لجلب الحجر، وذلك للحصبة واخر يبني، وآخرون يهيئون البناء ...". واكثر ما يقع هذا التعاون في الاعمال الكبيرة من العشيرة، وان يكن امر عمومي فمن جميع الناس من استطاع ذلك، كبناء سد او تحويل مجرى السيل ... ".

- نظام تيموغرا: هو نظام اجتماعي امازيغي ديموقراطي للفصل في المنازعات بين افراد المجتمع، ويسمى الشخص الذي يتولى المنصب "امغار" وطريقة تنصيبه تتم بالإجماع، مستعينا بأمناء من اختياره، وتكون احكامه نافذة بقوة العرف. (مغلبا التشاركية الدبلوماسية في مواجهة الداخل او القبائل الاخرى).
- نظام تاضا: يتمثل هذا النظام في اقامة حلف وفق طقوس معينة بين القبائل بطبيعة الاخوة، والاحترام والتضامن كالأسرة الواحدة، ويحدد هذا النظام ايضا الالتزامات الاجتماعية، وكذا العقوبات نتيجة الاخلال، ويتم تجديد ميثاق هذا النظام سنويا، حيث تستقبل القبائل بعضها بالتناوب قصد تجديد الميثاق في جو من الاحترام المتبادل، وتبادل الآراء حول المصالح المشتركة.
- نظام تافكورت: هو نظام اجتماعي قديم ايضا، كان معمولا به لدى القبائل لتنظيم عملية الاستفادة الجماعية من محاصيل الملك الجماعي كالبساتين المشتركة والمحاصيل الجماعية، وكان يقتضي هذا النظام الاعلان في وقت معين في السنة عن عدم القيام بأي عمل بمنطقة معينة او المساس بمنتوجها الا بشكل جماعي في تاريخ معين يتم الاعلان عنه لاحقا باتفاق الجميع.
- نظام تاوالا: يتمثل هذا النظام الاجتماعي الديموقراطي الراقي في تنظيم عملية الاستفادة الجماعية من المرافق المملوكة للخواص مثل الطواحين والافران وآبار المياه ... الخ بحيث ان هذه المرافق رغم انها مملوكة للخواص الا ان هذا النظام يقتضي ان يستفيد من تلك المرافق جميع افراد المجتمع بالتساوي، بحيث لا يحق لصاحبها تعطيلها بدون عذر مقبول.
- نظام أسنفل: يتمثل هذا النظام في وجوب تبادل القطع الارضية بين الاسر حسب المصالح المشتركة بين الاطراف المتبادلة اذا اقتضت الضرورة ذلك: مثل القرب من المسكن، او للبناء ام منافع اخرى.

- نظام تيبضيت: يتم اعتماده في عدة جوانب اجتماعية مشتركة مثل: توزيع حصص المياه المشتركة المخصصة لسقي الحقول بدقة وبشكل عادل، بحيث تتناسب حصة كل فرد مع مساحة حقله ونوع الغلة المزروعة، ودرجة حاجتها للماء.
- نظام تاكشوضت: يتمثل في الاحتكام للقرعة من اجل تحديد الادوار دون تحيز او لتوزيع الانصبة من الاشياء غير المتجانسة، وهي طريقة يرتضيها الجميع.
- نظام تادلالت: يتم اعتماد هذا النظام لتصريف وتوزيع الاشياء والمنتجات الفائضة المتحصل عليها من المساهمات الجماعية والهبات والهدايا وغيرها التي تقدم في الحفلات التقليدية، وذلك بشكل عادل بحيث يتم الاجتماع في مكان معين لعرض الاشياء والمنتوجات الفائضة امام العموم وتبدأ عملية البيع لمن يرغب في الشراء، ثم يخصص جزء من تلك العائدات لإطعام الضيوف والحاضرين، وجزءً اخر كمصاريف حفل السنة القادمة.
- نظام أفوس: يتمثل هذا النظام الاجتماعي في وجوب الاعارة الجماعية للأمتعة اللازمة والاواني والمفروشات كالأطباق والزرابي وغيرها لكل من يقيم حفلا جماعيا كالعرس او العقيقة، او في المناسبات الاليمة كتأبين فقيد ... الخ حيث يتوجب على كل اسرة بمقتضى هذا النظام مساعدة صاحب المناسبة بالفائض لديها من الاواني والمفروشات، ويتم استعادتها بعد الانتهاء من المناسبة.(الموقع: http://www.portail-amazigh.com/2016/03/10.html).

14- الخاتمة:

وقفنا ضمن محاور دراستنا على الطابع التشاركي بثقافة مكون اجتماعي تقليدي غني بمجتمعنا الجزائري (المجتمع الميزابي) وهذا للتدليل على الاقتران العضوي بين محاور التنمية المستدامة مع الثقافة المحلية، هذا الاخيرة لطالما خدمت توجهاتها التكافلية والنزوع الجماعي المشترك ترسيخ عقيدة الانماء المستدام، ليصبح التوجه المنهجي نحو فهم الاجتماع التقليدي ثقافيا ببلادنا مطلبا يلازم التأسيس الى تفعيل الحس المدني الجماعي.

وهنا لابد من الخروج بضرورة تثمين التجربة التشاركية الميزابية التي اضحت موروثا عالميا بشهادة اليونسكو نتيجة استثمارها المتوازن والتكيفي لوارد ومقدرات البيئة الشحيحة، فهي فعلا تجربة تستحق التعميم بمجتمعنا الجزائري، اذا اراد هذا الاخير تلبية مطالب والحاح التنمية المستدامة كهدف سامي بعيد المدى، ولهذا تكون الخطوة الاولى حسب استشراقنا العودة الى زخم النموذج التشاركي التقليدي، وهو مانوه اليه منذ عهد عديد الباحثين امثال "سفير ناجي" حين طرح اشكالات سيكون على المجتمع الجزائري مواجهتها اذا اراد الاقلاع في المسار التنموي المستدام الذي يكفل قاعدة متينة.

ففي رده عن سؤال متعلق: بماهي النتائج التي يستخلصها بالنسبة الى مستقبل وآفاق التنمية على المد المتوسط او ربما الطويل؟ صرح: "اعتقد انه سيتعين على المجتمع الجزائري خلال السنوات المقبلة تحديد موقفه ازاء ثلاث نقاط اساسية: العمل المنتج، والثقافة، والمجال..وبخصوص النقطة الخاصة بالثقافة وضح:" يتضح اكثر فأكثر انه من الوهمي وربما من الخطير فصل الثقافة عن التنمية، والدليل القاطع على ذلك كل الانتاج الادبي المعاصر الذي صدر حول هذه المسألة والذي يذهب الى حد ايجاد مخرج محتمل من الازمة التي تهز العالم في الربط بين الثقافة والتنمية. مهما يكن من امر فإن مشروع التنمية لا يمكن ان يكفي وحده، إذ أنه يشكل وسيلة لا غاية، وخلافا لذلك سيكون مجرد مسار تراكم مادي.

أخيرا، يتمثل الهدف الاساسي للمجتمع الجزائري بهذا الصدد في اعداد هذه العلاقات بكيفية معينة تكون متماشية مع تاريخه وطموحاته، فانقطاع الصلة بين نظام المقاييس والقيم، الذي يقتضيه ويقحمه مشروع التنمية ونظم اخرى سائدة في المجتمع، يشكل وضعا لا يمكن ان يكتب له الدوام.(سفير ناجي، بدون سنة: 347).

- قائمة المراجع:

ابراهيم محمد طلاي، (بدون سنة). "المدن السبع في وادي ميزاب"، منشور جمعية التراث لبني يزقن، ص.ص. 24 - 31.

الن سي كارلسون، (2003)، بناء مجتمع من المواطنين ، عمان، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع.

جميل حمداوي، (2013). المقاربة الثقافية أساس التنمية المستدامة، (العاشرة صباحا، 02،01،2019) من الموقع الاليكتروني: http://www.diwanalarab.com/spip.php?article38505

دون إي ايبرلي، المجتمع المدني، بناء مجتمع من المواطنين، ترجمة هشام عبد الله، (2003)، عمان الاردن، دار الاهلية للنشر والتوزيع.

سفير ناجي، (1981). "التقاليد والحداثة والتنمية: رهان ازمة"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول الثقافة والفكر في تغيير العالم، الذي تم تنظيمه في الجزائر العاصمة من 13- 17 ديسمبر في اطار مشروع الامم المتحدة المتعلق بالبدائل الاجتماعية .الثقافية، ص ص 192 - 194.

سفير ناجي، (1982) "الثقافة والتنمية: اقتراحات من اجل اعداد اشكالية"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المجتمع والثقافة والتنمية: الأزمة و الآفاق الذي تم تنظيمه بالجزائر العاصمة من 5 .7 يونيو، ص 245.

سفير ناجي، (بون سنة). ترجمة: م. ع. بن ناصر، محاولات في التحليل الاجتماعي: التنمية والثقافة، الجزء الاول، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية.

سيد فارس، (2017). انثربولوجيا الحركات الاجتماعية: النقلة الثقافية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، العدد 2، ص.ص. 66 - 68.

لحسين أث ملويا، (2001). القانون العرفي الامازيغي: الكتاب الاول في القانون الجزائي، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

مجيد شعباني و محمد بوستة، (2014) "ادارة رأس المال الفكري والتنمية المستدامة". مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 22، ص.ص. 132- 139.

محمد حسن غامدي، (1989)، المدخل الثقافي في دراسة الشخصية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

محمد رزقي و عبد الرحيم بنعلي، (2018)، اشكالية التنمية المستدامة وتأهيل التوازنات البيئية بالجبال المغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، ص.ص 31 - 36.

البوابة الأمازيغية، مقال الحياة الاجتماعية لواد ميزاب، (العاشرة صباحا، 02،01،2019) من الموقع الاليكتروني: http://www.portail-amazigh.com/2016/03/10.html).

وداعة عبد الله الحمراوي، (1996)، حماية البيئة الحضرية: المعوقات وامكانات الحل، ندوة علمية: امن وحماية البيئة، الرياض، ص 191.

وزارة الثقافة، (2014)، سلسلة تعريفية بقصور غرداية: قصر العطف، ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، غرداية، الجزائر، شارع فلسطين.

يوسف بن بكير الحاج السعيد، (1992)، تاريخ بني ميزاب: دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، الجزائر، المطبعة العربية، ص.ص 48 - 50.

يونس اسماعيل (1983) الثقافة والتنمية (العاشرة صباحا، 02،01،2019) من الموقع الاليكتروني: https://diversity1983.blogspot.com/2014).